التقاضي الالكتروني ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة تطبيقية على مصر)

Electronic Litigation And its role in attracting foreign direct investment (Applied study on Egypt)

بحث مقدم الى المؤتمر الدولى السنوى الثالث والعشرون

الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الحادي والعشرين

في الفترة من ٢١ ـ ٢٢ أبريل ٢٠٢٤م

Legal and economic dimensions of the litigation system in the twenty-first century

إعداد

المستشار. د/ علاء عصام الدين زكريا عبد الغنى

المستشار بهيئة قضايا الدولة

Consultant Dr./ Alaa Essam Eddin Zakaria Abdul ghani

Advisor at the State Lawsuits Authority

التقاضي الالكتروني ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة تطبيقية على مصر)

المقدمة

أصبح الاستثمار من أهم الدعامات الأساسية التي تعتمد عليها الدول في النشاط الاقتصادي، فهو يُعزز الثروات ويُحفز الطاقة الإنتاجية، ولم يعد دوره مُقتصرًا على تأسيس قاعدة إنتاجية في الدولة المُستثمر فيها فقط، بل امتد ليشمل إيجاد فرص عمل، والحد من البطالة، وتوفير السلع والخدمات، مما يُعزز التجارة ويدفع الصادرات، ويُؤدي إلى تدفق العملات الأجنبية إلى الوطن، ليتم إعادة استثمارها في مشروعات قائمة أو جديدة.

شهدت الفترة الأخيرة إحجام كثير من المستثمرين عن استثمار ثرواتهم في دول معينة أو قطاعات محددة، نتيجة لغياب الرؤية القانونية الواضحة التي تكفل لهم ضمان حقوقهم والحفاظ على استثماراتهم، ولعدم اطمئنان المستثمر إلى وجود قضاء فعال ومستقل وعادل ومتخصص، يطبق الأحكام القانونية التي تكفل له هذا الأمان في استثمار أمواله؛ فالمستثمر لا يغامر أبدًا باستثمار أمواله في دولة من الدول؛ إلا إذا كان في مأمن من الشطط وسوء الفهم، عبر قضاء عادل متخصص يضمن حماية حقوقه، عبر أحكام قضائية ناجزة تتمتع بالفعالية وسرعة التنفيذ.

ومن هنا اتجهت اغلب الدول إلى سن التشريعات التى تكفل حماية النشاط الاستثمارى والتجارى، وتجعل المستثمر في مأمن من الاضرار بأمواله واستثماراته، وهى خطوة مهمة وايجابية في تشجيع الاستثمار وزيادة النشاط التجارى، غير أن القانون

وحده لا يكفى لتحقيق هذه الحماية، لو لم تكن هناك سلطة قضائية قتئمة على حمايته وتطبيقه على أفضل ما يكون، في وقت لم يعد دور القضاء فيه منحصرا في حسم النزاعات بين طرفين على حق متنازع فيه، وانما أصبح يؤدي دورا مهما في تحقيق التنمية الشاملة وترسيخ دولة الحق والقانون.

ولم تكن مصر في معزل عن العالم في إدراك طبيعة تلك العلاقة بين مرفق القضاء والاستثمار، فسعت إلى استكمال المنظومة التشريعية الهادفة إلى توفير المناخ الملائم للاستثمار، وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، من خلال مشروع عدالة مصر الرقمية، الذي يتم تنفيذه بالتعاون البناء بين وزارة العدل وباقي الوزارات ذات الصلة ومجمع الإصدارات المؤمنة والذكية، حيث تسعى بخطى متسارعة إلى تحقيق التحول الرقمي المتكامل في القضاء المصري، وبناء منظومة تقاضي موحدة بما يسهم في رفع كفاءة النظام القضائي وتيسير الإجراءات على المواطنين ووكلائهم من المحامين وغيرهم.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا الأن، هل من الممكن استخدام تلك الوسائل التكنولوجية الحديثة في عالمنا القضائي ويصبح صرح العدالة هو نواة التحديث والتطوير، والذي يقود البلاد إلى نهضة عالمية تليق بمكانة مصر في وسط المجتمعات والدول العربية والأجنبية في ظل ندرة الموارد وقلة الامكانيات ؟

والإجابة على هذا السؤال بالإيجاب، فهو التحدي الأكبر الذي سنخوض فيه من أجل استخدام التكنولوجيا في صرح القضاء للوصول الى العدالة الناجزة وتحقيق التنمية المستدامة في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة بما يعود بالنفع على جميع المتعاملين مع المنظومة القضائية، وهو ما نتناوله في هذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على مفهوم التقاضي الالكترونى والمحكمة الالكترونية، ومزاياه وعيوبه.
- التعرف على ملامح التحول الالكتروني في المحاكم باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثر هذا التحول على التغلب على ظاهرة البطء في التقاضي.
- دراسة تجارب بعض الدول المتقدمة مثل أمريكا والصين وسنغافورة، وبعض الدول العربية مثل الامارات والسعودية والتى كان لها السبق في هذا المجال ومحاولة الاستفادة من تجارب هذه الدول وتطبيقها على مصر.
- التعرف على دور المحاكم الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية.
- التعرف على التحديات والصعوبات التى تواجه ميكنة المحاكم المصرية واقتراح حلول لها.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهيمة الدراسة في موضوع الدراسة نفسه، حيث يساهم إستخدام اساليب التكنولوجيا الحديثة وتقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء في خلق بيئة استثمارية ناجحة مما ينعكس بالايجاب على الاقتصاد المصري فتساعد هذه التقنيات في تقليل التكاليف المرتبطة باجراءات التقاضي، كما تساعد في سرعة انجاز القضايا والفصل في المنازعات بما يعزز الثقة في القضاء المصري ويحقق النزاهة والشفافية، مما يشجع المستثمرين على الاستثمار في مصر.

إشكالية الدراسة:

تثير هذه الدراسة تساؤلاً رئيسياً حول دور القضاء الالكتونى في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وهو: ما هي الأبعاد الاقتصادية لمنظومة التقاضي الالكترونى في مصر؟

ومن هذا السؤال الرئيسي تتمخض أسئلة فرعية أخرى منها :

- ما هو الدور الرئيسي المنوط بالدولة القيام به من أجل ميكنة المحاكم المصرية ؟
- هل نحجت وزراة العدل المصرية في ميكنة المحاكم؟
- ما هى التحديات والتكاليف الاقتصادية لاصلاح المنظومة القضائية وميكنة المحاكم في مصر؟
- هل تستطيع تقنيات الذكاء الاصطناعي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟

منهج الدراسة:

استعان الباحث في هذا البحث بالمنهج المقارن من خلال دراسة بعض تجارب الدول المتقدمة مثل أمريكا والصين وسنغافورة ، وبعض تجارب الدول العربية مثل السعودية والامارات ، حيث كان لهم السبق في هذا المجال، وذلك للاستفادة من تلك التجارب ومدى إمكانية تطبيقها في مصر.

كما استعان الباحث بالمنهج الوصفي والتحليلي في وصف وتشخيص تقنيات الذكاء الاصطناعي وكيفية استخدامها في القضاء المدنى، وتحليل الآثار المترتبة على استخدامها في اجراءات التقاضي.

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة في ضوء ما تقدم إلى مبحث تمهيدي وعدد أربعة مباحث على النحو التالي:-

المبحث التمهيدي: ماهية التقاضي الالكترونى.

المبحث الأول:- ظاهرة بطء اجراءات التقاضي وآثارها على الاستثمار.

المبحث الثالث:- مردود استخدام المحاكم الالكترونية على الاستثمار.

المبحث الرابع:- إسهامات التقاضي الاقتصادى في جذب الاستثمار الأجنبي .

المبحث الأول

ماهية التقاضي الالكترونى

تمهيد وتقسيم :

يقتضي تطوير أداء النظام القضائي ضرورة الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات من الأشخاص بشكلها التقليدي الورقي إلى الشكل الالكتروني باستخدام شبكة الانترنت(١)، وهى بلا شك وسيلة فعالة لما لها من مزايا عديدة في تحسين البيئة الاستثمارية والاقتصادية للدولة وذلك حالة تبنيها اجراءات قضائية بسيطة وسريعة لانهاء النزاع في المسائل التجارية خاصة، مما يساعد على جذب الاستثمارات وانجاح خطط التنمية، إذ أن رؤوس الأموال في حاجة إلى أن تتحرك بشكل كبير وسريع، وحالة تعطلها بسبب بطئ إجراءات التقاضي فهذا سيؤدى إلى سحب الاستثمارات وإفشال الخطط التنموية(٢).

وحتى نتعرف على مفهوم التقاضي الالكترونى، سوف نعرض التعريفات المختلفة التي قدمها الكتاب والمتخصصون للتقاضي الالكتروني ونناقشها، ثم نتبع ذلك باستعراض تجارب بعض الدول في تحقيق التقاضي عن بعد والتقدم نحو تطبيق المحكمة الالكترونية. على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الالكترونى.

---

(١) أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون الجزء الثالث ، (١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠) ، ص ٢٨.

(٢) عصماني ليلي، نظام التقاضي الالكترونى آلية لإنجاح الخطط التنموية، بحث منشور بمجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضيربسكرة، العدد الثالث عشر، ٢٠١٦، ص ٢١٦ .

المطلب الثانى: صور التقاضي الالكترونى.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في تحقيق التقاضي الالكترونى.

المطلب الأول

مفهوم التقاضي الالكترونى

نظرا لحداثة عملية نقل تكنولوجيا الاتصالات الى ميدان القضاء، بدأت تظهر المصطلحات التى تربط بين الألفاظ القانونية والقضائية بكلمات مثل التقنية، التكنولوجيا، الالكترونية، الالية، وغيرها، ونخص بالبحث مصطلح التقاضي الالكترونى ومصطلح المحكمة الالكترونية على النحو التالي:-

١- **مصطلح التقاضي الالكترونى:** جرى الفقه المعاصر على استخدام مصطلح التقاضي الالكترونى للتعبير عن الوسيلة الفنية الوسيطة في القيام باجراءات التقاضي. ما جعل الفقه يختلف في وضع تعريف موحد للمقصود بالتقاضي الالكترونى ويقصد به رفع الدعاوى الالكترونى في المحاكم [(١)]، وهو يعتبر طفرة طفرة تكنولوجيا في فقه القانون في ظل التقدم التقنى المعلوماتى، وما له من مردود إيجابي على عملية التقاضي[(٢)].

(١) محمد على سويلم، التقاضي عبر الوسائل الالكترونية في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية ، ٢٠٢٠، ص ٣٣.

(٢) أحمد محمد عصام ، أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات التقاضي الالكترونى، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الأسكندرية، العدد الأول، ٢٠٢١، ص٨.

وقد عرفه بعض الفقهاء بأنه " سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل الكترونيا بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الانترنت وبالاعتماد على أنظمة الكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين"(١).

في حين يرى جانب أخر أن التقاضي الالكترونى يقصد به " هو تنظيم تقنى معلوماتى يتيح للمتقاضين تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة تمهيدا للوصل إلى الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الالكترونية، والتى تعتبر جزءا يمكن القضاه الاتصال بالمتقاضين، دون حضورهم الشخصي وتتم مباشرة إجراءات التقاضي من خلال هذا النظام" (٢).

كما عرفه البعض بأنه "عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الالكترونى، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص، وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علما بما تم بشأن هذه المستندات" (٣).

كما عرف بأنه "نظام قضائي معلوماتى جديد يتم بموجبه تطبيق كافة اجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الالكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة

(١) أسعد فاضل منديل ، التقاضي عن بعد ،مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ١ ، العدد ٢١، ٢٠١٤، ص ١٠٤.

(٢) محمود محمد عبد العزيز الهجرسي، نحو الكترونية القضاء المدنى المصري، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، أكتوبر ٢٠٢٢ ، ص ١٦٣ .

(٣) خالد ممدوح إبراهيم، الدعوى الالكترونية واجراءاتها أمام المحاكم، دارالفكر الجامعى ، ٢٠٠٨، ص ٤٢.

الانترنت، وعبر البريد الالكترونى لغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين وصولا إلى تنفيذ الأحكام" [١].

ومن خلال هذه التعريفات يتضح لنا أمران:

الأمر الأول: أن فكرة التقاضي الالكتروني تستلزم ابتداءا حوسبة عمل كل محكمة على حدة وربط المحاكم معا لتؤدي عملها عبر الوسائل الالكترونية، وتقوم قواعد البيانات مقام الملفات والوثائق الورقية على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات وسرعة استرجاعها والربط فيما بينها[٢].

الأمر الثاني: أن المتقاضي أو المحامى عند رغبته في إقامة الدعوى بطريقة الكترونية يقوم بإرسال عريضة الدعوى عبر البريد الالكترونى من خلال موقع الكترونى مخصص لهذا الغرض متاح على مدار اليوم، وطيلة أيام الأسبوع، حيث تم استلام هذه المستندات بمعرفة الشركة القائمة على إدارة هذا الموقع، ثم تقوم بإرساله إلى المحكمة المختصة، فيستلمه الموظف المختص بقلم المحكمة ويقوم بفحص المستندات والتأكد من هوية المستخدم ثم يقرر قبول هذه المستندات أو عدم قبولها ويرسل للمتقاضي رسالة الكترونية يعلمه فيها باستلام المستندات والقرار الصادر بشأنها.

٢- **مصطلح المحكمة الالكترونية:** مصطلح حديث تم صياغته بعد استخدام الحاسب الألي في أداء الخدمات الحكومية وما حققه من نجاح كبير في تقديم خدمات سريعة وميسرة للمتعاملين، مما شجع على نقل الفكرة الى ميدان التقاضي الذي يعاني من

(١) حاتم جعفر، دور التقاضي الالكترونى في دعم وتطوير العدالة، بحث مقدم إلى مؤتمر المناخ القضائي الداعم للاستثمار، الأسكندرية، فبراير، ٢٠١٥ ، ص ١٢

(٢) محمد حسين منصور، الاثبات التقليدى والالكترونى، دار الفكر الجامعى ، الاسكندرية ، ٢٠١٠، ص ٢٢.

بطء وتأخير في الفصل الدعاوى لأسباب عديدة[١]، ومن أهمها الأسباب التى ترجع إلى العنصر البشري ، واستغراق المواعيد الاجرائية مدة كبيرة في الاجراء الواحد، وكلا من هذه الاسباب تتغلب عليها الوسائل الالكترونية.

ويمكن تعريف المحكمة الالكترونية بأنها:" هى المحكمة التى تقوم بجميع الأعمال الموكلة اليها قانونا باستخدام الحاسب الألي الذي يحتوي على البرامج الخاصة بتطبيق إجراءات التقاضي والموصول بشبكة الانترنت لاختصار الوقت واصدار الأحكام بأبسط وأسرع الطرق دون الحضور الشخصي للمحكمة، وهى محكمة لا حضور فيها للخصوم أو ممثليهم وتقدم فيها جميع الأوراق والمستندات عبر الانترنت"[٢].

المطلب الثاني

صور التقاضي الالكترونى

إن مراجعة تطبيقات التقاضي الالكتروني في دول العالم التي استعانت به ينبئ عن صورتين للتقاضي الالكتروني هما: قضاء التحكيم الالكتروني والقضاء العادي من خلال المحكمة الالكترونية، وعلى النحو الآتي:

أ- **التحكيم الالكتروني**: نشأت هذه الآلية استجابة لتطورات الأوضاع الاقتصادية وزيادة حجم التجارة الدولية وانتشار الشركات دولية النشاط، ما أدى

(١) بدأ استخدام المحاكم الالكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٩، حيث يتم رفع الدعاوى الكترونيا عبر موقع الكترونى تقوم شركة خاصة بتشغيله ، يقع مركزها الرئيسي في ولاية كاليفورنيا، لمزيد من التفصيل: خالد ممدوح ابراهيم، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) أحمد هندي، التقاضي الالكترونى، دار الجامعة الجديدة الأسكندرية، ٢٠١٤، ص ٥٣.

الى صعوبة التقاضي في المحاكم التقليدية، في حين توافرت الوسائل التكنولوجية التي تسمح بعقد جلسات فض المنازعات بوسائل تكنولوجية عديدة مثل الفيديو كونفرانس، وفي هذه التطبيقات يتم الاستغناء عن أوراق الحضور أمام هيئة التحكيم، والمواجهة المباشرة بين الخصوم، فيتم تقديم المستندات والأوراق والمذكرات وتبادلها وإبداء الدفوع والطلبات بدون حضور الخصوم الشخصي أمام هيئة التحكيم، ولكن يتم إرسالها على موقع التحكيم الافتراضي بالطريق الالكتروني، وهذه الآلية هي المتبعة في جمعية المحكمين الأمريكيين ومجمع لندن المعتمد للمحكمين والمنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية حيث تجرى التحكيم في منازعاتها عبر شبكة الحاسب الألى[1].

ب- **المحاكم الالكترونية**: نظرا لنجاح التحكيم الالكتروني وفاعليته في تسوية المنازعات، فقد بدأ تطبيق التقاضي الالكتروني في المحاكم الأمريكية ومنها إنتقلت التجربة إلى عدد من دول العالم مثل فرنسا وانجلترا في أوربا والأمارات والسعودية في الخليج العربي .... وغيرها. وهذا ما سنوضحه بالتفصيل في المطلب التالي .

(١) صفاء أوتانى ، المحكمة الالكترونية " المفهوم والتطبيق " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨ ، العدد الأول ، ٢٠١٢، ص ١٧٢ .

المطلب الثالث

تجارب بعض الدول في التوجه نحو استخدام المحاكم الالكترونية

اتخذت كثير من الدول خطوات ملموسة في تحقيق التقاضي عن بعد والتوجه نحو تطبيق نظام المحكمة الالكترونية. نعرض فيما يلي لما تحقق بعض الدول في هذا الشأن:

أولا:- نظام المحكمة الالكترونية في الدول الأجنبية:-

١- الولايات المتحدة الأمريكية:-

تشير الإحصائيات التي أجراها المركز القضائي الفدرالي الأمريكي إلى أن حوالي ٢٥٪ من المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تمتلك تكنولوجيا عالية تجعل نظام المحكمة الإلكترونية واقعاً ملموساً، والمسئول عن التقنية التكنولوجية في قاعة المحكمة هو عضو من هيئة المحكمة، تسند إليه المحكمة مهمة تشغيل قاعة المحكمة من الناحية التكنولوجية، والإشراف ، والصيانة)[1]، حيث يتم رفع الدعوى بالطريق الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية عبر موقع خاص مملوك لشركة خاصة مقرها الرئيسي مدينة " Santa Barbara "بولاية كاليفورنيا، بدأت في تشغيله في سبتمبر ١٩٩٩م. ويحقق هذا الأسلوب الميزات التالية :

- يسمح للمحامين والمتقاضين بتقديم مستنداتهم القانونية بطريقة الكترونية وفق منظومة متكاملة ، يصعب توفيرها عن طريق المحاكم ذاتها. يحقق التأمين الكامل

(١) محمد صابر أحمد عبد الحميد، دور الحاسب الآلي في تيسير اجراءات التقاضي، رسالة دكنوراه ، كلية الحقوق، جامعة طنطا ، ٢٠١٢، ص ٢٦٧ .

للمستندات وللأنظمة الالكترونية ضد أخطار الاختراق والتعطيل والإهمال ، إذ يدار الموقع بمعرفة خبراء متخصصون في تقنيات المعلومات. يحقق إمكانية استلام المستندات في أي وقت يومياً على مدار الأربع وعشرون ساعة ، وفي أيام الأجازات والعطل الرسمية ، ومن أي مكان عبر شبكة الإنترنت.

- يساهم في تقليل كلفة التقاضي .
- يسمح للمحاكم التفرغ لأداء وظيفتها الرئيسية وهي الفصل في الدعاوى بطريقة أكثر فاعلية.
- التخلص من الكميات الهائلة من الأوراق والمستندات المرتبطة بالدعوى والتى تمتلئ بها قاعات وغرف المحاكم.

٢ـ فرنسا :

لم يورد المشرع الفرنسي تعريفا خاصا حتى الآن بشأن الكترونية التقاضي ولم يوضح بصريح العبارة هذا المفهوم، إلا أنه تضمن تصوراً منطقياً يجيب أن يسير عليه المشرع في نهجه عند تقنين المعاملات الإلكترونية وهو بقاء التشريعات القائمة وصلاحيتها لتطبيقها على المتعاملين على شبكة الإنترنت مع التأكيد على خصوصية هذا المعاملات التي تتم على الشبكات الرقمية Digital نظراً لخصوصيتها بما في ذلك غياب الكتابة المثبتة على أوراق[١].

(١) صفاء أوتانى ، المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)، مرجع سابق، ص ١٧٢ .

وفي عام ٢٠٠٧ تم ابرام اتفاق بين وزارة العدل والمجلس الوطنى لنقابة المحامين حول الاتصالات الالكترونية بين المحاكم والمحامين ووضعت شبكة اتصال بين الطرفين (Reseau Prive Virtuel d'avocato)[١].

٣- المانيا:

تم استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في تقديم الخدمات الالكترونية في كيفية اللجوء إلى الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، وفي مجال العقارات في حالة بيعها إجباريا في المزاد العلني، وتسجيل الشركات وكافة الخدمات القانونية بدءا من المعلومات بشأن القوانين والتشريعات، ونماذج التسجيل علي البوابة الالكترونية لتقديم الخدمات القانونية.

ومنذ عام ٢٠٠٨ تم استخدام نظام الإيداع الالكتروني علي نطاق واسع في إيداع الصحف وتقديم المذكرات أمام المحاكم الفيدرالية، وفي بعض محاكم الولايات في الدعاوي المدنية .

كما تم عمل بريد الكتروني إداري كنظام يطبق ويعمل به بين المحاكم والمتقاضين ويقدم الطلب الكترونيا من خلاله أي تم تطبيق التقاضي الكترونيا بصفة جزئية، وإن كان تداول الدعوي من قبل المحاكم الألمانية ومناقشة الخصوم مازال يتم وفق النظام التقليدي [٢].

(١) عصمانى ليلي، مرجع سابق، ص ٢٢١.

(٢) نقلا عن: د/ سحر عبد الستار إمام، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد العاشر ، ص ٥٥.

٤- الصين:

أنشأت الصين في مدينة زيبو في إقليم شاندونج محكمة إلكترونية يرتكز نظامها على برنامج حاسوبي متطور يقوم بحفظ التشريعات النافذة كافة بالإضافة إلى حفظ السوابق القضائية. وتبدأ الدعوى أمام المحكمة الالكترونية بإعداد كل من الدفاع والادعاء المعطياتهما ومطالبهما على قرصين مدمجين (CD)، ويتم إدخال بيانات هذين القرصين إلى البرنامج الحاسوبي للاحتكام للقاضي الإلكتروني. ويمكن لهذا القاضي الإلكتروني أن يطلب رأي القاضي البشري بخصوص بعض التفاصيل الخاصة أو المتعلقة بالنواحي الإنسانية قبل أن يقوم بإصدار الحكم والعقوبات المفروضة[١].

كما تم إطلاق نظام قضائي مستند إلى الذكاء الاصطناعي في بعض المدن الكبرى، بما في ذلك شنغهاي وبكين. وتستخدم الصين أيضًا نظام قضاة الذكاء الاصطناعى والمحاكم الإلكترونية والأحكام الصادرة على تطبيقات الدردشة وذلك منذ عام ٢٠١٧ ، كما أن الصين قامت بتطوير روبوتات قضائية تسمى Robo Judges والتي تساعد في التحقق من صحة الأ]لة القانونية وإعداد الأوامر القضائية والتقارير القانونية[٢].

وأنشأت الصين محكمة ذكية يوجد بها قاض واحد وإنسان آلي، وهي أول محكمة تستخدم الذكاء الاصطناعي؛ لأن القاضي هو الشخص الوحيد الذي يظهر في غرفة الشكوى وينسق مع المدعي العام والمحامي والمدعى عليه من خلال جهاز كمبيوتر

(١) صفاء أوتانى، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(٢) فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء، دراسة مقارنة مع النظامين القانونى والقضائي في دولة قطر، رسالة للحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، كلية القانون ، جامعة قطر، ٢٠٢٢، ص ٤٨ - ٤٩ .

ويتم تسجيل الاجتماع التجريبي من البداية إلى النهاية بواسطة روبوت قادر على تمييز أطراف النزاع وفهم لهجاتهم المختلفة.

٥- سنغافورة:

تأسست في سنغافورة عام ٢٠٠٠م أول محكمة الكترونية متخصصة في فض المنازعات المتعلقة بالتجارة والتعاملات الالكترونية على شبكة الانترنت حيث يقدم الطرفان عنوان بريدي وعنوان حقيقي في منزله أو شركته ، وذلك بالدخول إلى موقع المحكمة وتعبئة الاستمارة الخاصة بتقديم الشكوى واقتراح ما يراه من حل ، والتعرف على رقم قضيته إلكترونياً.

وبعد استلام المحكمة طلبه ترسل إلى الطرف الآخر (المدعى عليه) وتعلمه خلال ثلاثة أيام بالحقائق المقدمة ضده ، الذي يكون له الحق في قبول المثول أمام المحكمة ، أو القبول بملىء استمارة مماثلة لاستمارة المدعي. فإذا لم يرد خلال فترة معينة تلغى القضية كما يمكنه الرد بالدفاع عن نفسه في فترة من أسبوع إلى أربعة أسابيع.

وبعد استلام المحكمة الالكترونية لرسالة المدعي عليه بالقبول تختار المحكمة الجهة التي تقوم بالفصل في النزاع. وبعد إعلان الطرفين تبدأ عملية التقاضي وتتم كل الاتصالات عن طريق البريد الالكتروني والمحادثات الالكترونية. ولا يوجد ما يمنع من لقاء الخصمين أمام المحكمة الالكترونية وجها لوجه وتسليم وثائق إضافية وتضمن المحكمة الالكترونية للطرفين سرية المعلومات المقدمة له[1].

(١) عصمانى ليلي، مرجع سابق ، ص ٢٢١.

ثانيا:- نظام المحكمة الالكترونية في الدول العربية:-

إذا نظرنا للدول العربية نجد أنها - باستثناء بعض دول الخليج مثل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية - مازالت في بدايات تطبيق نظام التقاضي الالكتروني، ومعظمها لم يحقق خطوات جادة في هذا المجال، والسبب في ذلك يرجع إلى الخوف من عواقب هذه التقنيات الحديثة أو عدم قبول أعضاء السلطة القضائية بفعالية هذه الخدمات أو قلة الكفاءات التي يتوافر لديها الدراية الكافية ببرامج الحاسوب الآلي في الأجهزة القضائية لتلك الدول:

١- الإمارات العربية المتحدة :

تسعى دولة الإمارات في السنوات الأخيرة في نطاق تنفيذ الأهداف الكبرى الميثاق إصلاح منظومة العدالة إلى تحديث الإدارة القضائية لتحقيق الغايات الإستراتيجية للدولة بالتحول الرقمي للمعاملات بالنظر إلى ما يقدمه استخدام التقنيات الحديثة في وسائل الاتصال من قيمة مضافة لأداء مرفق القضاء سواء في مجال الفعالية الشفافية أو تطوير جودة الخدمات المقدمة للأطراف، وتمثل المحكمة الرقمية إحدى استراتيجيات قطاع القضاء ضمن الإستراتيجية العامة ٢٠٢٠ [(١)].

وتسعى الحكومات المحلية في دولة الإمارات في ذات الاتجاه فالموقع الالكتروني لمحاكم دبي مثلاً يوفر العديد من الخدمات الالكترونية مثل القاضي الالكتروني والمحامي الإلكتروني والزواج الالكتروني والمكتبة الالكترونية وغيرها ، وتتيح خدمة القاضي الالكتروني للقاضي متابعة قضاياه وأحكامه في أى زمان ومكان.

(١) أشرف جوده محمد محمود مرجع سابق ، ص ٤١.

ومسايرة للاتجاه الإجرائي الحديث في دولة الإمارات العربية نص القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٤ المعدل لقانون الإجراءات المدنية رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ في مادته الثانية والأربعون على أنه : ترفع الدعوي إلى المحكمة بناء علي طلب المدعي وذلك بإيداع صحيفة دعواه لدي مكتب إدارة الدعوي، أو بقيدها الكترونيا " كما أجاز أن يتم إعلان صحف الدعاوي أو الطعون الكترونياً"[١].

كما أنشأت النيابة العامة بإمارة دبي من خلال موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت النظام الالكتروني لشكاوي المتقاضين وإجراءات التقاضي . حيث يستطيع المستخدمون من خلاله الحصول على المعلومات المتوافرة باستمرار عن موقف الدعاوى المعروضة على المحاكم في دبي، كما يستطيع المحامون والمواطنون تقديم الطلبات المختلفة المتعلقة بالدعاوى . فيستطيع المحامي إرسال لوائح الدعوى مباشرة إلى القسم المسئول عن تسجيل الدعاوى ، كما يمكنه دفع الرسوم عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية . كما يستطيع الخصوم متابعة الدعاوى الخاصة بهم ومعرفة وقائع الجلسات بعد الانتهاء منها دون الحاجة المراجعة المحامين للحصول على معلومات منهم . كما يقدم هذا النظام خدمات قانونية أخرى متنوعة منها خدمة البحث عن التشريعات والأحكام والتي تعتبر مكتبة قانونية الكترونية قائمة بحد ذاتها فيستطيع المستخدم الحصول على القوانين والتشريعات النافذة في دبي وفي عموم الإمارات العربية المتحدة وكذلك أحكام محكمة الاستئناف والتمييز الإماراتية.

(١) سيد أحمد محمود، نحو الكترونية القضاء المدنى الاماراتى، بحث منشور مجلة كلية الحقوق جامعة عين شمس مقدم الى مؤتمر القانون والتكنولوجيا، المنعقد في ديسمبر، ٢٠١٧، ص ٣١١ وما بعدها.

وفي إمارة أبو ظبي قامت الحكومة بإنشاء جهاز قضائي متطور ومجهز بأحدث الوسائل الالكترونية، وأتاحت للقضاة برامج قانونية متخصصة عديدة تشتمل على قواعد بيانات بالقوانين الاتحادية والمحلية الخاصة بالإمارة وفقاً لأحدث التعديلات ، واجتهادات المحاكم المعاونة القضاة على فحص القضايا والفصل فيها بطريقة أكثر سهولة.

٢- المملكة العربية السعودية:

تتيح الخدمات الإلكترونية المتوفرة من استخدام جميع إجراءات التقاضي عن بعد باستخدام وسائل الاتصال الحديثة حيث تتم من خلالها تقديم كافة خدمات وزارة العدل الإلكترونية من خلال بوابة موحدة سعيا لزيادة رضا مستفيدي وزارة العدل من مواطنين ومقيمين وقطاعات أعمال وتسهيلاً للمستخدمين للوصول والتعامل مع الخدمات العدلية الإلكترونية بشكل ميسر وسريع، الأمر الذي استدعى الى إطلاق برنامج لتلك الخدمات الإلكترونية بمسمى « ناجز » وهي بوابة في نسختها الأولى تضم العديد من الخدمات العدلية الإلكترونية والمصنفة حسب طبيعتها العدلية كخدمات المحاكم والوكالات والعقارات والتنفيذ وغيرها، ويقوم الفريق المختص بالبوابة بإضافة خدمات الكترونية جديدة بشكل دورى حتى تشمل البوابة جميع الخدمات العدلية[1].

كما اتخذت المملكة العربية السعودية بعض الخطوات الجادة في سبيل تطبيق نظام التقاضي الالكتروني، وتعتبر محكمة جدة أول محكمة في المملكة العربية السعودية تعمل بنظام التقاضي الإلكتروني باستخدام النظام الشامل ابتداء من التسجيل الإلكتروني للدعوى القضائية وإجراء الإعلان الالكتروني وانتهاء بإصدار الحكم القضائي ، حيث تقوم المحكمة باستلام عريضة الدعوى من خلال دخول المدعي إلى موقع المحكمة

(1) بوابة ناجز : https://najiz.moj.gov.sa

لتسجيلها الكترونيا ثم تتابع سير إجراءات التقاضي في المحكمة الكترونيا وتنتهي بإصدار الحكم في آخر جلسة .

أما في مجال القضاء الإداري فقد تم إطلاق البوابة الالكترونية لديوان المظالم التي تقدم مجموعة من الخدمات الالكترونية ، منها (نافذة المعرفة) وهي عبارة عن قاعدة بيانات تحتوي على الأنظمة واللوائح والقرارات وغيرها مما يحتاج إليه القاضي والمحامي والخصوم للاستناد إليها في الدعاوى المنظورة أو الاستفادة منها أثناء الترافع الالكتروني وربطها بالسوابق القضائية والمبادئ المستقرة في قضاء الديوان.

٣- جمهورية مصر العربية:

تسعى الدولة المصرية فى الأونة الأخيرة بكافة أجهزتها ومؤسساتها إلى رقمنة المحاكم، باعتبار أن رقمنة إجراءات ومخرجات التقاضي بشكل عام من العوامل الأساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠، وكذلك دخلت ضمن الأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أطلقها رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي في سبتمبر ٢٠٢٠.

وبين الحين والآخر، تكشف وزارة العدل عن مشروعات جديدة في هذا المجال بالتعاون الفني والتقني مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبالتعاون القضائي والإداري مع الجهات والهيئات القضائية المختلفة، كما تم تدشين مشروعات رقمنة أخرى صغيرة خلال السنوات الثلاث الماضية بين بعض الجهات والهيئات القضائية وبين وزارة الاتصالات، ومن المرجو أن تتكامل جميع هذه المشروعات في منظومة تقاض واحدة مرقمنة تضمن العدالة الناجزة ودقة العمل والأداء.

ففي أكتوبر ٢٠٢٠ دشنت وزارة العدل مشروعاً لنظر جلسات تجديد الحبس عن بعد، بآلية الفيديو كونفرانس والتي تمكن القاضي ومعه المحامي من مشاهدة المتهم

في محبسه عن بعد ومباشرة إجراءات تجديد الحبس بدون نقله من مقر محبسه، وأعلنت الوزارة في مارس ٢٠٢١ أن هذا المشروع سيتم تعميمه في جميع المحافظات تباعاً بعد البدء به في عدد محدود من المحاكم في القاهرة والإسكندرية ببعض السجون العمومية والمركزية، وأنه سيكون نواة لمشروع أوسع لعقد جلسات القضايا الجنائية عن بعد.

كما أطلقت وزارة العدل في أكتوبر ٢٠٢٠ خدمة إقامة الدعاوى المدنية عن بعد في محاكم ابتدائية على مستوى الجمهورية، بحيث تتم إجراءات رفع الدعوى ودفع الرسوم وتحديد الجلسات والإخطار بالمواعيد عن بعد(١).

كما أصدر النائب العام القرار رقم ٤٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إنشاء إدارة التحول الرقمي لإنفاذ القانون بمكتب النائب العام والذي نص على أن تتولى الإدارة أحد أعضاء النيابة العامة بدرجة محام عام على الأقل، ويعاونه عدد كاف من الأعضاء يصدر بتحديدهم قرار من النائب العام، ويلحق بالادارة عدد من الموظفين المتخصصين وفقا للهيكل الادارى الذي يصدر في هذا الشأن.

وأعلنت وزارة العدل عن عدد ٩ مشروعات تكنولوجية ضمن مشروع عدالة مصر الرقمية للارتقاء بالمنظومة القضائية وهي: ميكنة عملية التقاضي في محاكم الجنح وتجديد الحبس الاحتياطي عن بعد، وإطلاق خدمة التقاضي عن بعد في المحاكم المدنية والاقتصادية، والإصدارات المؤمنة لوثائق وزارة العدل ودور المحاكم، وخدمة الأرشيف الإلكتروني، وتطبيق نظام إدارة المحاكم الإلكتروني، وتطبيق الهاتف الذكي أرغب في عمل توكيل، وخدمات الشهر العقاري والتوثيق عبر شبكة الإنترنت، ومنظومة السجل العيني الكترونيا.

(١) أحمد العربي، "التقاضي الالكترونى" بوابة تحقيق العدالة الناجزة، مقال منشور في جريدة الأهرام على الرابط التالي:

https://gate.ahram.org.eg/News/2569928.aspx.

المبحث الثاني

ظاهرة بطء اجراءات التقاضي وآثرها على جذب الاستثمار.

تمهيد وتقسيم:

تعد ظاهرة البطء في التقاضي من الظواهر القانونية الشائعة التي تؤثر على سير العدالة وتأخذ من المواطنين الكثير من الوقت والجهد والمال. كما تؤثر هذه الظاهرة بصفة سلبية على جذب الاستثمار إلى أى دولة، كما تؤدى إلى غياب الثقة في جهاز القضاء وقدرته على تحقيق العدالة الناجزة، ولذلك أصبحت معظم الأنظمة القانونية تلجأ إلى بدائل إلكترونية؛ وذلك بهدف تطوير النظام القضائي بشكل يعالج بطء إجراءات التقاضي(١).

إن بطء إجراءات التقاضي تجعل رد الحقوق لأصحابها يفقد قيمته وتأثيره في منظومة العدالة بالمجتمع ولذا وجب أن تتوافر للقضاء كافة الأدوات اللازمة للقيام بدوره نحو سرعة التقاضي وهذا لن يأتى إلا من خلال تنفيذ عملية التقاضي الإلكتروني ، ونظرا لأهمية هذه الظاهرة وتأثيرها السلبي على الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة، فقد خصصنا هذا المبحث لدراسة هذه الظاهرة من خلال مطلبين على النحو التالى:

المطلب الأول: أسباب ظاهرة بطء إجراءات التقاضي.

المطلب الثاني: الآثار السلبية لبطء إجراءات التقاضي على الاستثمار.

---

(١) أبرار مجيد القطان، بطء اجراءات التقاضي وآثاره على الأعمال الاستثمارية ودور القضاء في تشجيع الاستثمار، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية - السنة العاشرة - العدد ٢ – العدد التسلسلي ٢٨ – رجب ١٤٤٢ هـ / مارس ٢٠٢٢م. ص ٢٨

المطلب الأول

أسباب ظاهرة البطء فى اجراءات التقاضي

تتلخص اسباب ظاهرة البطء في اجراءات التقاضي من وجهة نظرها إلي سببين رئيسين: أولهما:- أسباب تشريعية وقانونية، وثانيهما: أسباب إدارية، ونوضحهما بإيجاز فيا يلي:

أولاً : أسباب تشريعية وقانونية:

تتعلق بالمشرع عند سن القوانين حيث لم يقم المشرع المصرى بإجراء تغيير شامل في قانون المرافعات على نحو يجعله متواكبا مع تطورات العصر الحاضر(١)، حتى التعديلات المتتابعة التى أدخلت عليه لم تعالج الأسباب الحقيقية لظاهرة البطء في التقاضي لمنع اللدد في الخصومة، ولم تعالج كثرة تأجيل المنازعات دون مبرر قوى مما أدى إلى تكدس عدد كبير من القضايا أمام المحاكم.

ثانيا: أسباب إدارية:

إلى جانب الأسباب التشريعية، فقد أسباب إدارية في منظومة القضاء تساهم في ظاهرة بطء اجراءات التقاضي، نتناول أبرز تلك الأسباب من وجهة نظرنا على النحو التالي:

- قلة عدد القضاة والمحاكم مع الزيادة المطردة في كم القضايا فلا يوجد تناسب بين عدد القضاة وكم القضايا المطروحة أمام المحاكم مما يؤدي إلى تأخير الفصل في القضايا.

(١) ابراهيم محمد السعدى الشريعي، المرجع السابق، ص ١٣٣.

- أعوان القضاه (الخبراء والمحضرون وموظفو المحاكم) فلهم الدور الفعال في عدم التوصل إلى علاج لظاهرة بطء اجراءات التقاضي حتى الان، ولذا يجب تقديم كل الدعم اللوجيستى والبشرى للتغلب على ثقل المهام التى تقع على عاتقهم وفي الوقت ذاته إقرار وسائل محاسبة رادعة امن تثبت ضده تعطيل وتضليل العدالة.

- الخصوم، فقد نجد أحيانا أحد الخصوم يقوم بإساءة استخدام حق التقاضي من خلال اللجوء إلى المحاكم بقصد التشهير بخصمه، وإقحامه في خصومة لا أصل لها ، أو لإرهاقه ماديا.

- استخدام الطرق التقليدية والورقية في إدارة القضايا والاجراءت القضائية قد يعوق بشكل كبير تحقيق العدالة الناجزة ، ولذلك يمكن الاستفادة من تطور التكنولوجيا وتبني الحلول الالكترونية، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تبسيط الاجراءات القضائية وتسريعها، إلا أن ذلك قد يحقق تطويرا ملموسا في إجراءات التقاضي وليس معالجة بطء إجراءات التقاضي[1].

وفي ظل تكدس المحاكم بالقضايا، وتعقد اجراءات التقاضي، وبطء صدور الأحكام القضائية، وقيام بعض الخصوم أو المحامين في التسبب في إطالة أمد التقاضي، وغياب الخصوم عن حضور جلسات المحاكمة، وافتعال الأعذار لكسب الوقت من الخصم المماطل أو من يمثله وكثرة المشاحنات بين الخصوم، فقد حاولت النظم القضائية المختلفة حل تلك المشكلات إما بإدخال تعديلات تشريعية لتيسير العمل القضائي وتبسيط إجراءاته، وسرعة الفصل في القضايا أو باستخدام الوسائل التكنولوجية للتغلب على معوقات التقاضي بغرض الوصول إلى حكم عادل وناجز يراعي فيه الضمانات الأساسية

(١) عبد الخالق محمود فتح الباب، المعالجة اللوجستية لظاهرة بطء اجراءات التقاضي ، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٣، العدد ٢٢ ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٩٩.

للتقاضي وهذا ما يتلاقي مع مبدأ الاقتصاد في الاجراءات القضائية التى ينادي بها فقه قانون المرافعات ضمن منظومة التحول الرقمي للخدمات العامة والمعاملات ومنها الجهاز القضائي(١).

أما عن المستقبل فإن التغيير التكنولوجي سوف يفرض نفسه على الجميع ولن تجد الأجيال القادمة صعوبة في التعامل مع متغيرات العصر الرقمي؛ لأنهم نشأوا وتربوا على التعامل معها وإنما ستكون لديهم مشكلات أخرى مثل: كيفية تقبل القاضي الروبوت والمحامى الروبوت، أو تقبل الأحكام الصادرة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي.

ويرى الباحث أن استخدام التكنولوجيا في مصر بات أمرا ضروريا لتسهيل اجراءات التقاضي وتوفير الوقت والجهد والمصاريف وتعزيز الثقة والشفافية وهو ما يساعد في خلق بيئة استثمارية ناجحة تشجع المستثمرين وتعزز من ثقتهم في القضاء المصري(٢).

المطلب الثاني

الآثار السلبية لظاهرة بطء التقاضي على الاستثمار

إن هروب رؤوس الأموال، وهروب المستثمرين يكون عادة بسبب بطء اجراءات التقاضي، ومؤداه خسارة كافة الآثار الإيجابية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أبرزها:-

(١) محمود مختار عبد المغيث محمد ، استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير اجراءات التقاضي المدنى، دراسة مقارنة، مجلة حقوق حلوان – الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد ٣٠ ، ٢٠١٤ ، ص ٦٢٥.

(2) https://www.Presidency.eg/ar.

- فقدان المصدر الأساسي للموارد المالية وخاصة بالدول النامية.

- ضعف القدرة التصديرية للدولة بسبب هروب رؤوس الأموال.

- قد يؤدي التأخير في حسم القضايا القانونية إلى تأثير سلبي على قرارات الاستثمار، حيث قد يتردد المستثمرون في اتخاذ القرارات الاستثمارية الكبيرة أو المخاطرة بالاستثمار في ظل غموض قانونى.

- زيادة معدلات البطالة، وضعف مقدرات العمالة الوطنية.

- عدم فعالية النظام القضائي في حل النزاعات بسرعة وفعالية يمكن أن يقلل من مستوى الثقة لدى المستثمرين بالنظامين القانونى والقضائي للدولة، وبالتالى عدم إقبال المستثمرين الجدد على الاستثمار فيها[1]. مما يقلل من تدفق رؤوس الأموال ويؤثر على الاستقرار الاقتصادى.

- إذا استمرت مشكلة بطء الإجراءات القانونية لفترة طويلة، فقد تكون لها تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث يتردد المستثمرون في زيادة الاستثمارات أو توسيع نشاطهم التجاري في بيئة قانونية غير مستقرة.

فالقضاء من أبرز محددات الدولة للتنمية الاقتصادية ، وهذا يظهر أهمية الاستقرار في البيئة الاستثمارية من خلال تطبيق مبدأ سيادة القانون ومراعاة العدالة الناجزة ، خاصة عند نظر النزاعات الاستثمارية.

(١) أيمن رمضان الزينى، المحاكم الاقتصادية ودودرها في تشجيع الاستثمار ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر القانون والاستثمار، جامعة طنطا ، جمهورية مصر العربية، ٢٩ – ٣٠ ابريل ، ٢٠١٥ ، ص ٩

المبحث الثالث

مردود استخدام المحاكم الالكترونية على الاستثمار

تمهيد وتقسيم:

إن الرابطة بين الاقتصاد والقانون قوية، فكلاهما مرآة للآخر، وتتضح هنا علاقة القضاء بالاستثمار من خلال ما يلزم توفيره للمستثمر من ثقة بالنظام القضائي الآمن الذي يكفل ضمانة تنفيذ العقود حسبما جرى الاتفاق عليه في دعاوى منازعات الاستثمار، دون ميل لصالح الدولة التي يعمل النظام القضائي لأجلها.

ورغم أن معظم اتفاقيات الاستثمار - خاصة الضخمة منها - تنص على شرط التحكيم في حل المنازعات الاستثمارية التي تنشأ بين أطرافها، إلا أن هناك حاجة للقضاء لضمان بيئة آمنة ومستقرة للاستثمار، فالقضاء يكفل تحقيق التزام الدولة بما أقرته من ضمانات للمستثمر وتطبيق عادل لأحكام القانون [1].

ومما لا شك فيه أن تطبيق نظام المحكمة الالكترونية سوف يساهم في تحقيق العدالة الإجرائية الناجزة بفاعلية دون أن يضطر المتقاضون إلى تحمل مشاق التوجه إلى مقار المحاكم والتنقل بين قاعاتها ودهاليزها، فمن خلال الميزات التي يحققها العمل بهذا النظام، تتحقق العدالة الناجزة في أسرع وقت وبجهد ونفقة أقل في ظل ما يشهده العالم المعاصر من ثورة علمية تقنية فاقت كل التصورات وخاصة في مجال الاتصالات، مما

(١) أبرار مجيد القطان، مرجع سابق، ص ٢٧

يعزز الثقة في النظام القضائي ويخلق بيئة جيدة للاستثمار، ولذلك قسمنا هذا المبحث من الدراسة الى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: مناط العلاقة بين القضاء والاستثمار.

المطلب الثاني: الآثار الايجابية لاستخدام المحاكم الالكترونية على الاستثمار.

المطلب الثالث: الآثار السلبية لاستخدم المحاكم الالكترونية على الاستثمار.

المطلب الأول

مناط العلاقة بين القضاء والاستثمار

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى بلدان العالم المختلفة تسارعًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، باعتبار أن الاستثمار وخاصة الأجنبي يسهم بشكل كبير جدا في تحقيق النمو الاقتصادي ورفع الاقتصادوالناتج المحلي للدول، إلا أن أغلب الآليات التي تسبب ضعف الاستثمارات رغم الوضع المالي القوي للدولة هو مدى تأثير التقاضي على الأعمال الاستثمارية، ومدى قوة دور قضاء الدولة في تشجيع هذا النوع من الاستثمار[1] ، إذ يعتبر القضاء من أهم المحددات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في أي دولة، فهو يمثل الخطوة الأولى العملية الاستقرار من خلال تطبيق مبدأ سيادة القانون، والذي يتوقف عليه منح الثقة والاطمئنان للمستثمرين.

(١) أبرار مجيد القطان، مرجع سابق ، ص ٢٣

ومن المعلوم أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق بين أسواق العالم إما بحثا عن الموارد الطبيعية أو قرباً للأسواق، وإما سعيا وراء الكفاءة الإنتاجية، في مجال سعي الشركات الدولية وراء الأسواق التي تتسم بالكفاءة تظهر أهمية تطوير بيئة الأعمال المحلية في سياق دولي مقارن مع الأسواق الأخرى الدولية، كما أن الخدمات المقدمة للمستثمرين دائما ما تأتي على رأس قائمة الأنشطة التي تقدمها الحكومة في بيئة الأعمال، سواء خدمات المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب. ولما كانت هذه الخدمات الاستثمارية تظهر مدى فائدتها من أهمية الاستثمار ودوره في الاقتصاد باعتباره المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي، فغالباً ما تتولى جهة متخصصة تابعة للحكومة توفير تلك النوعية من الخدمات حتى تتمكن من توفير المناخ الملائم لتحفيز الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي. وتتولى هذه الجهة تطوير التشريعات المنظمة له وترويج الفرص الاستثمارية، وتطوير الإجراءات والحوافز التنظيمية التي تلبي حاجات هذا النوع المتخصص من عملاء الحكومة.

ومن المعلوم أن الخدمات التي تقدم للاستثمار ترتبط بدورة حياة المشروع الاستثماري، فهي تبدأ من ظهور فكرة المشروع، وتنتهي بانتهاء المشروع وخروجه من السوق. وتتمثل الخدمات التي يطلبها المستثمر المحلي والأجنبي بعد جذبه بالإجراءات الترويجية المختلفة، في خدمات التأسيس وما بعد التأسيس، فضلا عن بعض الخدمات المتخصصة الأخرى التي تختلف حسب حالة الاقتصاد ومستوى تطوره ودرجة انفتاحه الاستثماري، وطبيعة القوانين والتشريعات الاقتصادية والمالية المرتبطة النزاعات الاستثمارية بعد محاولات التفاوض لا تجد بدا من إقامة دعوى أمام القضاء للفصل فيها، وهذا يحيلنا لمسألة مهمة وهي وجود علاقة - سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة - ما بين القضاء والأعمال الاستثمارية، فالقضاء بعد إحدى أهم آليات الحماية، فهو صمام الأمان لحماية المجتمع ككل وضمان حقوق أفراده، هذا يعني أن المستثمر في تفحصه

للبيئة الاستثمارية لا يتحقق فقط من حالة الاستقرار السياسي والمردود الإيجابي للاستثمار، واتسام التشريعات التي تنظم عملية الاستثمار بالعدالة، بل يتحقق كذلك من استقرار النظام القضائي ونزاهته وضمانة عدم ميله لصالح حكومة الدولة المضيفة للاستثمار.

الحقيقة أن اتسام القضاء بالعدالة أمر غير كاف لطمأنة المستثمر، إذ إن العدالة البطيئة أشد عاقبة من الظلم ، فبطء التقاضي ومدى آثاره على الأعمال الاستثمارية هو موضوع بحثنا.

كما أن دور القضاء يرتبط أيضًا بمفهوم المناخ القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر بمعناه سن القوانين المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، تلك القوانين التي يجب أن تتمتع بالاستقرار وعدم التضارب فيما بينها حتى تجذب الاستثمار فضلا عن نظام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات، والذي يعتبر من العناصر المهمة في تهيئة المناخ الاستثماري، كما أن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتيسير الإجراءات أو طرده من خلال التعقيدات والبيروقراطية وطول الإجراءات.

ولا شك أن تحقيق الأمن القانوني والقضائي يسهمان إيجابيا في تحقيق ذلك، لتحفيز الاستثمار والمساهمة في خلق النشاطات الاقتصادية بغرض تحقيق بيئة آمنة تدفع وتشجع المستثمر لدفع عجلة الاستثمار وطنيا، في ظل سيادة القانون واستقلال القضاء، أيا كانت جنسية المستثمر، إذ لا استثمار بدون ضمانات قضائية واضحة، فتحقيق التنمية رهين بمدى نجاح المنظومة القضائية، وكذا فعاليتها ونزاهتها واستقلاليتها وقدرتها على ضمان تكافؤ الفرص والمساواة وكفالة الحقوق والحريات مهما كانت المبادرات التشجيعية المنصوص عليها في التشريعات، وبهذا يعتبر القضاء من أهم المرافق

العمومية التي يجب أن تحظى بالاهتمام الكافى والتطوير المستمر، لتلاحق تطورات العولمة، بما يصب في مصلحة المستثمر والبلد المضيف على السواء.

والملاحظ أن دور القضاء لم يعد ينحصر في فض النزاعات بين الطرفين، بل أصبح يلعب دورًا مهما على مستوى تحقيق التنمية الشاملة وترسيخ دولة الحق والقانون. وهذا من خلال توفيره مناخ الثقة للمستثمرين[1] لذلك فإن الاستثمار بدون عدالة لا يحقق الربح، ويهدد الرأسمال نفسه، ما يؤدي ليس فقط إلى عدم استجلاب الرأسمال الأجنبي، بل وتهريب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية الموجودة بالداخل، وكل هذا دفع بأغلب الدول إلى أن تستهدف الاستثمار كأهم ركيزة للتنمية، بل التسارع لسن التشريعات المشجعة للاستثمار.

ومن هنا تظهر أهمية موضوع الأمن القضائي الذي إذا ما توافرت ضماناته الفعلية على أرض الواقع وليس مجرد النص عليه أو على مظاهره فقط، فإن من شأن ذلك أن يشكل أحد العناصر أو المقومات الأساسية التي تسهم في توفير المناخ الملائم لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وجلب الاستثمار، وعن أهداف تحقيق الأمن القضائي فهو تشجيع الاستثمار بنوعيه الداخلي والخارجي، وهذا من خلال رفع القيود عن الاستثمار وتقديم كل التحفيزات، كالإعفاء من الضرائب وخلق مناخ عمل للتشجيع على الاستثمار يأتي على رأسه توفير وتجسيد الأمن القضائي من خلال إقرار قضاء المحاكم الاقتصادية المخصصة.

(١) محمد طلعت سعيد، رقمنة المحاكم الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة القانون والتكنولوجيا ، المجلد ٣ ، العدد ١ ، ٢٠٢٣، ص ٢٠٨

المطلب الثاني

الآثار الايجابية لاستخدام المحاكم الالكترونية على الاستثمار

يحقق نظام المحاكم الالكترنية المزيد من المزايا والفوائد ، نذكر منها:-

١) الإسهام في دعم التنمية الاقتصادية

يتجلى إسهام المحاكم الالكترونية في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تطبيق المبادئ التي تشجع على تحقيق هذه التنمية، وخاصة المنافسة المشروعة، والإنصاف، والشفافية في المعاملات التجارية ضماناً لاستمرارية الأعمال التجارية، وحماية للدائنين، ولما كانت الأعمال التجارية تتسم بمميزات متعددة وطبيعة خاصة، جامعها أمران السرعة، والائتمان، فالسرعة ضمانة للمستثمرين من تقلبات الأسعار وتلف البضائع، وضياع الفرص، والائتمان هو حائط الثقة بينهم، ومرتكز تعاملاتهم المتسمة بالسرعة ومن هنا تبرز أهمية وجود قواعد إجرائية تتسم بالبساطة وقواعد للإثبات تتسم بحرية الإثبات مما يستلزم بيئة قضائية خاصة، وقضاه لهم تأهيل خاص؛ ولذلك فإنه يمكن القول بأن وجود محاكم تجارية الكترونية متخصصة سيكون له انعكاسات إيجابية على التنمية والاستثمار.

٢) تبسيط الإجراءات وسرعة الفصل في الدعاوي:

إن تطبيق إجراءات التقاضي عبر شبكة الانترنت له دور كبير في تسهيل اجراءات التقاضي بين المتقاضين إذ تتم عملية إرسال واستلام المستندات والوثائق دون الحاجة إلى انتقالهم مرات عديدة إلى مقر المحكمة، لذلك تساهم في اختصار الزمن، وتوفير الجهد، وتقليل النفقات، كما يؤدي عدم ذهابهم الى مقر المحكمة لتقليل وامتصاص

مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم، وارتفاع مستوى الخدمة المقدمة لأطراف الدعوى[١].

٣) جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين:

من أهم مميزات تطبيق هذا النظام هو جودة الخدمة المقدمة إلى المتقاضين، حيث إن هذا النظام يعمل على تقليل مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم - كما ذكرنا فيما سبق - فضلا عن القدرة على استرجاع المعلومات في أسرع وقت، فضلا عن تخفيض مساحة تخزين الملفات والمستندات بالمحاكم، وأخيرًا وليس آخرًا إمكانية ربط معلومات الدعاوى بين المحاكم.

حيث يتم هذا النظام باستخدام مجموعة من البرامج والتطبيقات التي تهدف إلى خدمة العمل داخل المحاكم، وتعتبر متاحة لتجميع وتنظيم ومعالجة وتخزين[٢]، ثم توزيع بيانات الدعوى الرئيسية داخل المحكمة والجهات الخارجية، والتي تعمل على توفير المعلومات التي تخدم القاضي في الحصول عليها، مما يعود على المتقاضين بالنفع وذلك للتعجيل بالإجراءات من جانب المحكمة وبالتالي إنجاز العمل وتحقيق عدالة ناجزة.

٤) سرعة وسهولة تبادل المستندات بين الأطراف المتعددة:

ومن مزايا هذا النظام؛ سهولة وسرعة تبادل المذكرات بين الخصوم أو ممثليهم قبل الجلسة عبر أجهزة الحاسب الآلي، وبالتالي يستطيع الخصوم الاطلاع على ما يقدم ضدهم من معلومات لتحضير دفاعهم، ومن ثم يساعد هذا النظام الخصوم والمحامين

(١) خالد ممدوح ابراهيم، مرجع سابق، ص ٤٥

(٢) أسامة أحمد بدر، الوسائط المتعددة بين الواقع والقانون، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٤.

على سهولة تبادل المستندات والمذكرات عبر تلك الوسائل التكنولوجية الحديثة مما يؤدي إلى إمكانية القيام بأكثر من إجراء قضائي في وقت وجيز[١].

٥) القضاء على الغش الإجرائي والفساد الإداري:

فالغش هو الإخلال بواجب الصدق والمصارحة الذي يفرضه القانون، كالكذب في الإدلاء بالمعلومات بوقائع التعاقد وملابساته أو السكوت عن غيرها، وكذلك يشتمل الغش على كل أنواع التدليس والمفاجأة، وعلى ذلك فالغش بالمعنى الواسع هو تغيير أو إخفاء الحقيقة بأية وسيلة بقصد تحقيق مصلحة خاصة تتعارض مع القانون، فهو يعني استخدام الطرق الاحتيالية غير الأمينة أو أساليب الخديعة والتضليل، وبالتالي فالغش قد يكون مترادفا للتدليس أو الكتمان أو الإخفاء أو الصورية[٢].

وفي السياق نفسه فالفساد الإداري هو أحد المعوقات للعملية الإجرائية القضائية وقد يرجع ذلك إلى عدم الثقة في القائم بالأمر، أو يعود إلى المتقاضي الذي يسعى إلى الحصول على حقه بأي وسيلة كانت، أو يعود إلى كثرة الدعاوى القضائية المتداولة، أو عندما يحتكر موظف إجراء معينا دون رقابة عليه[٣].

وبالتالي فإن تطبيق هذا النظام يحقق العديد من المزايا التي تساعد في القضاء على الغش في الإجراءات والفساد الإداري وتقليل آثاره السلبية على المجتمع وسلوكيات

(١) محمود مختار عبد المغيث، نظام الايداع الالكترونى لصحف الدعاوى المدنية، ورقة عمل، مؤتمر القانون والتكنولوجيا، جامعة عين شمس ، ٢٠١٧، ص ٤٦٦.

(٢) سيد أحمد محمود، الغش الاجرائي في التقاضي والتنفيذ، دار الفكر والقانون، ٢٠١٧، ص ١٣ وما بعدها.

(٣) مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، بحث منشور بمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠١٣.

الأفراد، فاستخدام الوسائل التكنولوجية) الحديثة في إجراءات التقاضي يحد حد كثيرا من المشكلات التي تؤدي إلى عش أو فساد إداري.

المطلب الثالث

الآثار السلبية لاستخدام المحاكم الالكترونية على الاستثمار

وعلى الرغم من المزايا العديدة التي يحققها تطبيق فكرة المحكمة الإليكترونية في تحقيق العدالة الإجرائية وتطوير مرفق القضاء، إلا أن البعض يرى أنها خطوة محفوفة بالمخاطر[1] وتتضمن مساساً بمبادئ التقاضي وركائزه الأساسية من النواحى الاتية:

١ - يؤدي تطبيق نظام المحاكم الإليكترونية إلى تقليص فرص المحامي في إبداء الدفوع القانونية الإجرائية، وهو ما يمثل إخلالاً بمبدأ الدفاع وهو من أهم المبادئ الأساسية للتقاضي .

٢ - من شأن تطبيق المحكمة الاليكترونية المساس بمبدأ الحضورية ومبدأ المواجهة ، وكلاهما من الركائز الأساسية لتحقيق العدالة الإجرائية ، فحضور الخصم الجلسات يمكنه من الإطلاع على الأدلة التي يقدمها خصمه ومناقشتهاومجابهتها ، وتقديم الأدلة والدفوع.

(١) نهى الجلا، المحكمة الالكترونية، مجلة المعلوماتية، سوريا، العدد ٤٧ ، ص ٥٢ وما بعدها.

٣- يتعارض تطبيق فكرة المحاكم الإليكترونية مع مبدأ تدوين محاضر الجلسات القضائية لمعرفة كل ما يدور فيها وتمكين محكمة الدرجة الثانية من رقابة مراعاة الإجراءات القانونية من ناحية المحكمة التي أصدرت الحكم في أول درجة.

٤- تطبيق نظام المحكمة الاليكترونية يفتح المجال لانتشار ظاهرة التعدي المعلوماتي، التي قد تؤدى إلى تمكين بعض الخصوم من الحصول على الأدلة والتلاعب بها عبر اختراق الموقع الالكتروني، وهو ما يشك تشكل خطراً على مرفق العدالة الإجرائية.

٥- تطبيق نظام المحكمة الاليكترونية وإتمام الإعلان بالطريق الإليكتروني يهدد قواعد الإعلان القضائي ويمثل خطراً عليها ، حيث أن جميع التشريعات الإجرائية تقرر وجوب إتمام الإعلان على يد موظف يسمى بالمحضر ، أو المعاون القضائي في بعض الأحيان .

ويري الباحث أن هذه المخاطر أو المخاوف لن يكون لها وجود، إذا ما تم تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية على نحو يكفل العلانية من خلال عرض كل ما يدور في الجلسات من إجراءات على شاشات عرض داخل قاعة المحكمة، واستخدام التقنيات الحديثة في الاتصال . فذات الإجراءات التي تطبق في المحاكم التقليدية يتم تطبيقها في المحاكم الالكترونية بالطريق الإلكتروني ، وكافة المبادئ والضمانات يمكن مراعاتها والالتزام بها بتقنيات الاتصال الحديثة.

المبحث الرابع
اسهامات التقاضي الاقتصادي
في تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد وتقسيم:

المحاكم الاقتصادية هي محاكم متخصصة تفصل في منازعات بعينها أغلبها تجارية واستثمارية مواكبة لمرحلة الإصلاح الاقتصادي[1] ، الذي يستهدف تحرير التجارة ودعم الاستثمار وجذب المزيد من المستثمرين، بهدف إزالة المعوقات المؤثرة على كفاءة الأداء الاقتصادي وسرعة حسم الدعاوى الاقتصادية المنظورة أمام القضاء.

وحيث أن الغرض من إنشاء هذه المحاكم هو غرس الثقة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب على السواء لترسيخ الشعور بأن استثماراتهم محاطة بسياج قانوني وقضائي متين، ووسط مناخ امن يضمن تنفيذ العقود المرتبطة باستثماراتهم واحتياجاتهم اللوجستية، سعيا للحاق بالركب العالمي المتسابق إلى سيادة اقتصاديات السوق ومفاهيم المنافسة الكاملة[2].

ولذلك فقد خصصنا هذا المبحث من الدراسة لنتناول:

المطلب الأول:- دور المحاكم الاقتصادية في تشجيع الاستثمار.

المطلب الثاني:- التقاضي الالكترونى للمحاكم الاقتصادية.

---

(١) عبد الوهاب عبدول، المحاكم المتخصصة كوسيلة للارتقاء والعدالة: نموذج المحاكم الاتحادية في الامارات العربية المتحدة، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الرابع لرؤساء المحاكم العليا والتمييز والنقض والتعقيب في الدول العربية، قطر، سبتمر ٢٠١٣، ص ٦.

(٢) محمد محمود عليوه، تعليق على قانون المحاكم الاقتصادية، بدون ناشر ط ٢، ٢٠١٤، ص ٢٨-٢٩

المطلب الأول

دور المحاكم الاقتصادية في تشجيع الاستثمار

في ظل توجه الدولة المصرية الي تنمية الاقتصاد وتشجيع الاستثمار في مصر وترغيب المستثمرين الأجانب وجذبهم للاستثمار في ظل مناخ خال من المعوقات، توجه المشرع المصري الى أنشاء المحاكم الاقتصادية لتكون الحل الأمثل للقضاء على المعوقات التي تقابل المتقاضين من المستثمرين الأجانب عند لجوئهم للقضاء المصري نتيجة لاستثمارهم داخل جمهورية مصر العربية، ويعد أنشاء المحاكم الاقتصادية من أهم الحوافز التشريعية والقضائية التي تقدمها الدولة لجذب المستثمرين الأجانب وذلك لما تقدمه هذه المحكمة من سرعة ودقة في أصدرا أحكامها(١).

وبداية ظهور فكرة المحاكم الاقتصادية في مصر، جاء في شكل مشروع قانون لإنشاء المحاكم الاقتصادية صيغ في عام ٢٠٠٦، ووافق عليه مجلس الوزراء، وتم إرساله إلى مجلسي الشعب والشورى لمناقشته إلا أنه لم يصدر فعليا الا في عام ٢٠٠٨ م بسبب كثرة إقرارهما التشريعات ذات الأولوية، مثل التعديلات الدستورية وقانون الضرائب، حتي صدر برقم ١٢٠ في ٢٢ مايو من عام ٢٠٠٨، وبدأ العمل به منذ أول أكتوبر من العام ذاته(٢).

(١) هبه صادق ، إطلالة على المحاكم الاقتصادية ومنازعات الاستثمار، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس ، العدد الأول، الجزء الثاني، السنة الثامنة والخمسون، يناير ٢٠١٧.

(٢) يراجع مضبطة الجلسة ٧٢ لمجلس الشعب – آنذاك – الفصل التشريعي التاسع دور الانعقاد العادي الثالث المعقودة مساء يوم الأحد الموافق ١٤ ربيع الآخر ١٤٢٩ هجريا – ٢٠ إبريل سنة ٢٠٠٨ م .

وفي عام ٢٠١٩ تم أصدار القانون رقم ١٤٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بأنشاء المحاكم الاقتصادية وكان أبرز التعديلات هي ما جاء في المادة الثانية بعد التعديل بأن " تحيل المحاكم من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من منازعات ودعاوى أصبحت بمقتضى أحكام هذا القانون من اختصاص المحاكم الاقتصادية وذلك بالحالة التي عليها وبدون دفع رسوم .....".

وكان جوهر التغيير في هذا الشأن في نص المادة الخامسة من مواد الاصدار والتى هدفت الى تنظيم الدعوى الالكترونية وإطارها من حيث إقامتها وسيرها وإعلانها والإهتمام بربط المحاكم الاقتصادية الكترونيا(١).

وقد تبنى المشرع المصري المعيار القانوني الحصري في تحديد اختصاصات المحاكم الاقتصادية في مصر حيث نصت مواده على اختصاصات حصريه للمحاكم الاقتصادية حيث تختص المحاكم الاقتصادية بنظر الدعاوي الجنائية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في واحد وعشرون قانونا، وكذا المنازعات المدنية التي لا تجاوز قيمتها عشرة ملايين جنية تكون اختصاصها للمحاكم الابتدائية وتختص الدوائر الاستئنافية في المحاكم الاقتصادية، دون غيرها ، بالنظر ابتداء في كافة المنازعات والدعاوى إذا جاوزت قيمتها عشرة ملايين جنيه أو كانت غير مقدرة القيمة.

ووفقاً لنص المادة الرابعة من قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ التي نصت على " مع عدم الإخلال بالاختصاصات المقررة للمحاكم الاقتصادية المنصوص عليها في أي قانون أخر، تختص المحاكم الاقتصادية بدوائرها الابتدائية

(١) محمد طلعت سعيد، مرجع سابق ، ص ٢٢١

والاستئنافية دون غيرها نوعيا ومكانيا بنظر الدعاوي الجنائية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في القوانين الاتية:-

- قانون العقوبات في شأن جرائم المسكوكات والزيوف المزورة.
- قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر.
- قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة.
- قانون سوق رأس المال.
- قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم .
- قانون الإيداع و القيد المركزي للأوراق المالية .
- قانون التمويل العقاري.
- قانون حماية الملكية الفكرية.
- قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد.
- قانون الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها.
- قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس.
- قانون حماية الاقتصاد القومي من الاثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية.
- قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- قانون حماية المستهلك.

- قانون تنظيم الاتصالات.

- قانون تنظيم التوقيع الالكتروني وأنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات .

- قانون مكافحة غسل الأموال.

- قانون تنظيم الضمانات المنقولة.

- قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر.

- قانون الاستثمار.

- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

أما بالنسبة للدعاوى المدنية فقد نصت المادة السادسة من التعديلات المشار اليها سابقا على " فيما عدا المنازعات والدعاوى التى يختص بها مجلس الدولة، تختص الدوائر الابتدائية بالمحاكم الاقتصادية، دون غيرها، بنظر المنازعات والدعاوى، التى لا تجاوز قيمتها عشرة ملايين جنيه، والتى تنشأ عن تطبيق القوانين الآتية:

١- قانون الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها.

٢- قانون سوق رأس المال.

٣- قانون تنظيم نشاطى التأجير التمويلى والتخصيم.

٤- قانون حماية الاقتصاد القومى من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية.

٥- قانون التجارة في شأن نقل التكنولوجيا والوكالة التجارية وعمليات البنوك.

٦- قانون التمويل العقارى.

٧- قانون حماية حقوق الملكية الفكرية.

٨- قانون تنظيم الاتصالات.

٩- قانون تنظيم التوقيع الإلكترونى وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

١٠- قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

١١- قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد.

١٢- قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد.

١٣- قانون التجارة البحرية.

١٤- قانون الطيران المدنى في شأن نقل البضائع والركاب.

١٥- قانون حماية المستهلك.

١٦- قانون تنظيم الضمانات المنقولة.

١٧- قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.

١٨- قانون تنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر.

١٩- قانون الاستثمار.

٢٠- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

كما تختص بالحكم في دعاوى التعويض أو التأمين الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين المشار إليها بالفقرة السابقة بحسب الأحوال.

ويكون الحكم الصادر في الدعاوى المشار إليها في الفقرتين السابقتين نهائيًا إذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز خمسمائة ألف جنيه.

وتختص الدوائر الاستئنافية في المحاكم الاقتصادية، دون غيرها، بالنظر ابتداءً في جميع المنازعات والدعاوى المنصوص عليها في الفقرات السابقة إذا جاوزت قيمتها عشرة ملايين جنيه أو كانت الدعوى غير مقدرة القيمة.

وتختص الدوائر الابتدائية والاستئنافية بالمحاكم الاقتصادية التي أصدرت الأمر بنظر تظلمات ودعاوى الرسوم القضائية الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة من قضاة المحكمة.

وقد تبنى المشرع في نظام التقاضي بالمحكمة الاقتصادية نظام مماثل للمعمول به في مجلس الدولة حيث نص في المادة السادسة على " تنشأ بكل محكمة اقتصادية هيئة تسمى "هيئة التحضير والوساطة"، يشار إليها في هذا القانون بالهيئة، وتتولى التحضير والوساطة في الدعاوى التي تختص بها هذه المحكمة وذلك فيما عدا الدعاوى الجنائية والدعاوى المستأنفة والدعاوى والأوامر المنصوص عليها في المادتين (٣) و(٧) من هذا القانون وكذلك الدعاوى المحالة إليها من المحاكم الأخرى للاختصاص النوعي.

وتشكل الهيئة برئاسة قاضٍ من بين قضاة الدوائر الاستئنافية بالمحكمة الاقتصادية، يشار إليه في مواد هذا القانون برئيس الهيئة، وعضوية عدد كافٍ من قضاتها بدرجة رئيس محكمة بالمحاكم الابتدائية على الأقل، يشار إليهم في مواد هذا القانون بقاضي التحضير، تختارهم جمعيتها العامة في بداية كل عام قضائي، ويلحق

بالهيئة العدد اللازم من الإداريين والكتبة، ولها أن تستعين بمن ترى من الخبراء والمتخصصين المقيدين في الجداول التي تعد لهذا الغرض بوزارة العدل(١).

ومما سبق يتبين أن المشرع قد وضع نظام تقاضى متكامل للمحاكم الاقتصادية حيث وضع اختصاصها على سبيل الحصر وبين كيفية التقاضي أمامها ، وهو نظام قضائي متكامل يوفر اليسر للمتقاضين والسرعة في الفصل بما يتوافق مع نظم التجارة الدولية في وقتنا الحالي ، وقد أطلق العنان للقضاة للفصل في هذه المسائل بأحكام تتناسب مع أهمية هذه المسائل وضخامة قيمتها.

المطلب الثالث

التقاضي الالكترونى للمحاكم الاقتصادية

يعد مشروع عدالة مصر الرقمية الذي يتم تنفيذه من خلال التعاون البناء بين وزارة العدل وبين وزارة الاتصالات(٢) وباقي الوزارات ذات الصلة ومجمع الإصدارات

(١) احمد السيد الصاوى، المحاكم الاقتصادية ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، ٢٠١٠، ص ٤٤٢.

(٢) تسعي وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى بناء مصر الرقمية والوصول إلى مجتمع مصري يتعامل رقميا في كافة مناحى الحياة. ولذا تعمل على تعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين الخدمات الرقمية في الجهات الحكومية، وذلك لتحسين أداء الوزرات والهيئات الحكومية الأخرى، ورفع جودة الخدمات وكفاءتها من خلال تحسين بيئة العمل ، وتوفير الدعم لعملية صناعة القرار وإيجاد حلول للقضايا التى تهم المجتمع، منشور على الموقع الالكترونى لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات : منشور على الموقع الالكترونى : https://mcit.gov.eg/ar/Digital_Government .

المؤمنة والذكية بمثابة طفرة على مستوى منظومة التقاضي، حيث يهدف المشروع إلى تحقيق التحول الرقمي في القضاء المصري وبناء منظومة تقاض موحدة بما يسهم في رفع كفاءة النظام القضائي وتيسير الإجراءات على المواطنين ووكلائهم من المحامين وغيرهم.

ويأتي إطلاق منصة التقاضي الإلكتروني فى إطار التحول الرقمي للاقتصاد بمثابة قيادة العملية الرقمنة، إلى جانب الشفافية الكبيرة التي توفرها فاعلية مشروع تطوير المحاكم الاقتصادية بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) تنفيذا لاتفاقية الحوكمة الاقتصادية الشاملة المبرمة بين وزارة التعاون الدولي كممثل عن الحكومة المصرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كممثل عن الحكومة الأمريكية والتي جرت وقائع إطلاق فاعلياتها داخل ديوان عام وزارة العدل يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٢/٦/٢٠ (١).

ويهدف مشروع تطوير المحاكم الاقتصادية إلى تحسين آليات إنهاء النزاعات التجارية، وزيادة ثقة المستثمرين من خلال دعم جهود الوزارة لميكنة الإجراءات داخل المحاكم الاقتصادية، وتدريب العاملين بها ، وتبسيط إجراءاتها، وحفظ وثائقها ووضع خطة لاستكمال رقمنة المحاكم الاقتصادية في كل محافظات الجمهورية، في إطار خطة وزارة العدل في تحقيق التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٢٠ ، وتعزيز الاستثمار وجعل العدالة أكثر فعالية وشفافية، وتحقيق الهوية الرقمية.

ويأتي ذلك - أيضًا - استكمالاً لما بدأته وزارة العدل من تطبيق المنظومة التقاضي الإلكتروني وميكنة المحاكم الاقتصادية، وتحقيق الحوكمة، وتقريب العدالة

(١) للمزيد راجع : الموقع الرسمي للمحكمة الاقتصادية www.elec.ecourts.gov.eg .
الموقع الرسمي لوزارة العدل المصرية https://moj.gov.eg

للمواطنين. وإبراز دور القضاء في خلق بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار، إدراكا من المشرع إلى أهمية تحقيق الغايات المتقدمة في ظل وجود بيئة تشريعية ملائمة للانطلاق في هذا المجال بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ، والقانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات ولائحته التنفيذية، باعتبار أن من أهم طرق حماية إقامة وسير الدعوى إلكترونيا هو إيجاد القانون المنظم لهذه الحماية، فكان القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات وقد شمل عدة تعريفات أهمها التعريف بجرائم تكنولوجيا المعلومات التي لم يسبق تجريمها من قبل وتحديد مجموعة الجرائم التي تدخل تحت هذا التصنيف، وكذلك الأركان المادية الخاصة بتلك الجرائم والمسئولية الجنائية للشخص المعنوي في حال إدانته بأي جريمة من تلك الجرائم، إلى جانب تشديد العقوبة في حال وقعت الجريمة على الدولة أو أحد أجهزتها. وكون أن نظام التقاضي هو نظام تابع للدولة، فإن هذا القانون يعد نقطة انطلاق لقوانين حماية نظام التقاضي الإلكتروني من أي معتد على مواقع الوزارة أو سبيل إلكتروني تابع لنظام التقاضي.

كما أنه، وفي سياق التقنية ذاتها، أضيفت مواد جديدة بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ لتنظم سير الدعوى الإلكترونية، باعتبارها المدخل الرئيسي لموقع المحكمة من خلالها ، يمكن للمستخدم أو وكيله من الدخول إلى موقع المحكمة الاقتصادية واستعمال خدماتها ومنها على سبيل المثال إقامة دعوى جديدة أو متابعة دعوى متداولة وإيداع صحف الدعاوى ومستنداتها ومذكرات الدفاع، وسداد كافة رسوم التقاضي ومصاريفه باستخدام بطاقات الائتمان أو أي وسيلة دفع إلكترونية.

وتتمثل الخدمات التي يقدمها موقع التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية في:

- القيد في السجل الإلكتروني.

- الخدمات الخاصة بالمقيدين بالسجل الإلكتروني.
- إقامة الدعوى إلكترونيا: اتخاذ جميع إجراءات التقاضي لراغبي إقامة الدعوى في المحكمة الاقتصادية للأشخاص المقيدين في السجل الإلكتروني حتى إرسال البريد الإلكتروني لتحديد أول جلسة لحضوره أمام القسم المختص بالمحكمة.
- الحصول على الصور والشهادات المطلوبة دون الذهاب إلى المحكمة.

كما أن القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية قد صدر بعد مرور عامين على إطلاق مشروعه، وذلك لضمان توافقه مع بنود اللائحة الأوروبية لحماية البيانات الشخصية (GDPR) ، ويعد الهدف الأساسي وراء هذا القانون هو حماية البيانات الشخصية للأشخاص الطبيعية، مما يوفر الحماية والأمان للكيانات الاستثمارية داخل البلاد. وهناك بعض البيانات الشخصية لا تسري أحكام هذا القانون عليها، منها: البيانات الشخصية التي يحتفظ بها الأشخاص الطبيعيون للغير، والبيانات الشخصية التى تتم معالجتها بغرض الحصول على البيانات الاحصائية الرسمية أو تطبيقا لنص قانون.

لا شك أنه في تقديري أن صدور هذا القانون سيتيح زيادة الاستثمارات الأجنبية في مجال استضافة مراكز البيانات العملاقة، مما يمنح ثقة للشركات العالمية في التواجد بالسوق المحلي، لذلك يجب أن تعمل الجهات المختصة على إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون في أسرع وقت حيث تختص المحكمة الاقتصادية بالنظر في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

واستكمالاً لإبراز دور وزارة العدل في تحقيق الغايات ذاتها صدر قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠ بتنظيم القيد في السجل الإلكتروني للتقاضي أمام المحاكم الاقتصادية، ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٢٧٩ في ١٠ ديسمبر

٢٠٢٠ كما أصدر سيادته القرارين رقمي ٨٩٠١ لسنة ٢٠٢١ في ١٢/٢٠/ ٢٠٢١ بجواز عقد جلسات نظر تجديد الحبس الاحتياطي واستئنافه عن بعد باستخدام التقنية و ٨٩٠٧ لسنة ٢٠٢١ في ١٢/٢١/ ٢٠٢١ بجواز نظر الدعاوى التي تدخل في اختصاص المحاكم الاقتصادية نوعياً باستخدام التقنية عن بعد ، وقد جرى العمل بالقرار الأخير اعتبارا من ٢٠٢٢/١/١ لتدخل المحاكم الاقتصادية حيز التقنية في التقاضي، مما يبدي الجانب الأكثر إشراقا باتجاه وزارة العدل إلى التحول الرقمي في تقديم الخدمات المختلفة لصالح الجمهور المتعاملين معها، من خلال تنفيذ مجموعة من المشروعات الإلكترونية واستحداث أنظمة مختلفة لتقديم خدمات التقاضي في ساحات العدالة وتجديد حبس المتهمين، وكذا خدمات الشهر العقاري والطب الشرعي وتلقى الشكاوى والبلاغات للنيابة العامة وإنشاء مكاتب رقمية بنيابات الأسرة.

ولقد تزامن ذلك مع الاهتمام - أيضًا - بالجانب اللوجستي المتعلق بتلك التقنية بإعادة ترميم وتجديد قاعات المحاكم والعمل على رفع البنية التكنولوجية لها ، وكذلك الأرشيف الإلكتروني الذي تستهدف منه وزارة العدل إلى حفظ ملفات القضايا الورقية إلكترونيا. بما يضمن حفظ الوثائق من التلف والعبث، وتيسير وصول المواطنين لحقوقهم، ويتمثل ذلك في القيام بعمل مسح ضوئي للمستندات وحفظها إلكترونيًا مع إتاحة آلية البحث الرقمي عن القضية، كذلك تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد الذي يتمثل في توفير شبكات تليفزيونية مغلقة بين المحاكم والسجون، بحيث تتصل قاعات المحاكم التي تنظر تجديد حبس المتهمين المحبوسين احتياطيا بقاعات مخصصة بالسجون العمومية والمركزية التي يتواجد فيها المتهمون المحبوسون احتياطيا، باستخدام خطوط فايبر بسعات فائقة السرعة، بحيث يمكن للقاضي والمحامين مشاهدة وسماع المتهم والعكس عبر الفيديو كونفرانس.

ولقد أسهم هذا المشروع في توفير الجهد والوقت ونفقات انتقالات المتهمين والحد من انتشار الأوبئة، بالإضافة إلى الحد من المخاطر الأمنية أثناء نقل المتهمين[١]، كما أن مشروع ميكنة محاضر الجلسات الصوتية إلى مكتوبة حيث يتم تنفيذه بالتعاون مع مجمع الإصدارات المؤمنة والذكية، كما عملت الوزارة على تطوير آليات العمل بالمحاكم من خلال الأخذ بالوسائل التقنية الحديثة القائمة على الذكاء الاصطناعي والتي تؤسس لتكامل إلكتروني بين كافة إجراءات الدعوى، وصولا لرقمنة كافة إجراءاتها منذ إقامتها حتى الحكم فيها.

أما عن مشروع الإصدارات المؤمنة لوثائق وزارة العدل[٢] ودور المحاكم، فيتمثل في تطوير ورقمنة كافة المحررات الصادرة من المحاكم ومصلحة الشهر العقاري وشهادات الزواج والطلاق لدى المأذونين، وتحويلها إلى محررات ذكية تتضمن علامات مائية وطباعات سرية، بحيث تكون غير قابلة للتزوير أو التلف، بالإضافة إلى خدمات الشهر العقاري والتوثيق عبر شبكة الإنترنت.. كما يعد السجل العيني الإلكتروني من المشروعات الرقمية الهامة حيث تعمل على ربط قواعد البيانات العقارية بخرائط جغرافية، وعمل رقم قومى لكل عقار في مصر؛ حيث استحداث نظام لربط قواعد بيانات العقود المسجلة بمصلحة الشهر العقاري بنظام معلومات جغرافي يتيح تتبع تسلسل ملكية العقار المسجل، وتحديد العقارات المسجلة وغير المسجلة. كما أن تطبيق أرغب في عمل توكيل هو تطبيق يعمل عبر الهواتف الذكية بنظام الأندرويد والأيفون وهواوى، يتم تحميله من خلال المتجر الإلكتروني بالهاتف، والذي يقدم ثلاث خدمات للمواطنين، وهي

(١) للمزيد راجع : فعاليات معرض القاهرة الدولى للتكنولوجيا – الدورة الرابعة والعشرون ، القاهرة، خلال الفترة من ٢٠٢٠/١١/٢٢ حتى ٢٠٢٠/١١/٢٥.

(٢) للمزيد راجع : قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٢١ في ٢٠٢١/٦/٦ والمنشور في الجريدة الرسمية بالعدد ٢٢ مكرر بذات تاريخ صدوره.

بيان مدى كثافة مكاتب الشهر العقاري والتوثيق وحجز موعد لتوجه إلى أحد المكاتب لإنهاء معاملة، وتحديد المستندات المطلوبة ورسوم الخدمة.

وبالتوازي مع تطوير المحاكم والجهات المعاونة قامت النيابة العامة بدورها في التطوير والتحول الرقمي حيث أعلنت النيابة العامة عن نجاحها على مستوى الجمهورية من كتابة جميع التحقيقات التي أجريت في القضايا منذ عام ٢٠٢٠ إلكترونيا على الحاسب الآلي، بدلاً من الكتابة اليدوية على الورق، محققة بذلك إنجازا عظيما في التحول الرقمي داخل المنظومة القضائية، كما أنشأت النيابة العامة على مواقع التواصل الاجتماعي صفحات رسمية لرصد ومتابعة كافة الأحداث والشكاوى، كما حدثت موقعها الإلكتروني بما يتيح بعض الخدمات الإلكترونية المتصلة بالمواطنين كالاستعلام عن مخالفات المرور والتظلم من قيمتها والسداد إلكترونيا، كما أنشئت العديد من مكاتب رقمية لتقديم خدمات نيابات الأسرة تسهيلا على الأسر المصرية.

وأخيرا فإن مصر - وعلى نحو ما سلف سرده بالقدر اللازم - تخطو خطى ثابتة في تنفيذ استراتيجية بناء مصر الرقمية وإنشاء نظام رقمي متكامل يقدم الخدمات الحكومية بطريقة مبسطة توفر الوقت والجهد وتقضي على البيروقراطية والفساد.

ولا يفوتنا - هنا - الإشارة - أيضًا - إلى قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية والذي حل رسميا محل قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته اللاحقه، ومجموعة أخرى من القوانين المتعلقة بكافة المجالات والقطاعات كقانون الثروة المعدنية، وتعديل قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد، وقانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، الذي استحدث إنشاء نظام الوساطة بهدف تقليل حالات

اللجوء إلى إقامة دعاوى قضائية وتشجيع المشروع المتعثر أو المتوقف عن الدفع بما يضمن عدم الزج بصاحب المشروع في دعاوى تؤثر على سمعته.

وجدير بالذكر - أيضًا - الإشارة إلى الجهود التي تبذلها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإطلاق منصة قضائية رقمية في أفريقيا منذ عامين بما يربط الهيئات القضائية عبر القارة وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات حول كافة القضايا ذات الصلة بأفريقيا.

الخاتمة

تسعى مصر جاهدة من أجل استقطاب المستثمرين الأجانب وذلك من خلال توفير مختلف الضمانات والامتيازات المشجعة من خلال المراجعة المستمرة لقوانينها المتعلقة بتشجيع الاستثمار، بغية تضمينها أكبر قدر ممكن من آليات حماية الاستثمار الأجنبي، فقامت من أجل ذلك بتعديل تشريعاتها ومنها قانون المحكمة الاقتصادية والمعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩، وكذلك قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩. كما قامت باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة كما ذكرنا بالتفصيل في هذه الدراسة، وذلك من أجل تسهيل اجراءات التقاضي وتوفير البيئة المناسبة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ونظرا لأهمية التقاضي الالكترونى ولما له من آثار ايجابية على الاستثمار فقمنا في المبحث الاول من هذه الدراسة بتوضيح مفهوم كلا من التقاضي الالكترونى والمحكمة الالكترونية ، وبيان صور التقاضي الالكترونى، واستعرضا بعض تجارب الدول الأجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وسنغافوره والمانيا، والدول العربية كالأمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية في مجال التقاضي الالكترونى وذلك للاستفادة من هذه التجارب ومحاولة تطبيقها في مصر.

وتناولنا في المبحث الثانى من هذه الدراسة ظاهرة خطيرة جدا وهى ظاهرة بطء إجراءات التقاضي لما لها من آثارا سلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر، فهذه الظاهر أحد الأسباب الرئيسية لهروب رؤوس الأموال الأجنبية من أى دولة، فهى تؤدى إلى غياب الثقة فى النظام القضائي وقدرته على تحقيق العدالة الناجزة، ولذلك لجأت

أغلب الانظمة القانونية إلى استخدام البدائل الالكترونية بهدف تطوير النظام القضائي بشكل يعالج ظاهرة بطء إجراءات التقاضي.

واستعرضنا في المبحث الثالث من هذه الدراسة مردود استخدام المحاكم الالكترونية على الاستثمار من خلال استعراض الاثار الأيجابية نذكر منها سرعة الفصل في الدعاوى والاسهام فى دعم التنمية الاقتصادية ، والقضاء على الغش والفساد الادارى. وعلى الرغم من المزايا العديدة التي يحققها تطبيق فكرة المحكمة الإليكترونية في تحقيق العدالة الإجرائية وتطوير مرفق القضاء، إلا أن البعض يرى أنها خطوة محفوفة بالمخاطر وتتضمن مساساً بمبادئ التقاضي وركائزه الأساسية كما وضحنا في هذه الدراسة.

وأخيرا استعرضنا في المبحث الرابع من هذه الدراسة اسهامات التقاضي الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المحاكم الاقتصادية، واستعرضنا أهيمة التخصص القضائي والذي يعد الطريق الأمثل للوصول إلى العدالة الناجزة وإحقاق الحق في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة. فتخصيص بعض السادة القضاه بنظر نوع معين من القضايا في منازعات الاستثمار، يتيح من ناحية سرعة الفصل في هذه الدعاوى، كما يضمن أكبر قدر ممكن من تحقيق الجودة القضائية في هذا المجال وبالقدر الذي يفوق معه الوسائل الالكترونية البديلة لحل منازعات المستثمرين كالتحكيم الالكترونى والوساطة الالكترونية وما شابههما من وسائل. بما يبدد هواجس المستثمرين، ويعد أحد أهم عوامل جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية.

هذا وقد انتهينا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نستعرضها على التفصيل التالى:

- **النتائج :**

١- إن اتباع النظام الاجرائي الالكترونى في القضاء يحقق عدالة ناجزة في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة ، كما يخق بيئة استثمارية ناجحة.

٢- إن تطبيق نظام التقاضي الالكترونى يقضي على الغش والفساد في المحاكم من خلال القضاء على التلاعب في المستندات أثناء مباشرة الاجراءات.

٣- إن لتطبيق هذا النظام أهمية كبيرة سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لصالح الخصوم والقضاه أيضا، ومن أهمها القضاء على التكدس والزحام داخل المحاكم وتحقيق التباعد الاجتماعي في ظل انتشار الامراض .

٤- يعد التخصص القضائي للمحاكم الاقتصادية هو الطريق الأمثل إلى العدالة وإحقاق الحق في أسرع وقت بأقل تكلفة، فتخصيص بعض السادة القضاة بنظر نوع معين من القضايا وهو منازعات الاستثمار يتيح من ناحية سرعة الفصل في هذه الدعاوى، كما يضمن أكبر قدر من تحقيق مبدأ جودة الصياغة القضائية للأحكام في هذا المجال ووضوح مبادئها المستقرة، بما يحفز تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

٥- إطلاق منصة التقاضي الالكترونى للمحاكم الاقتصادية التى تأتي في إطار التحول الرقمي للاقتصاد، يعتبر بمثابة قيادة لعملية الرقمنة، إلى جانب الشفافية الكبيرة التى توفرها فاعلية مشروع تطوير المحاكم الاقتصادية التى تتناسب طرديا مع جذب رؤوس الأموال اجنبية.

- **التوصيات:**

وبناءا على ما تقدم، وعقب الوقوف على أهم النتائج التى أسفرت عنها الدرساة والنابعة من أهميتها، توصي الدراسة بما يلى:

١- نأمل أن يتجه المشرع بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات، وذلك بنصوص صريحة تتيح استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في إجراءات التقاضي وفق ضمانات قانونية تكنولوجية تتفق مع ثقافة المجتمع، وذلك ليس بمستحيل على المشرع المصري.

٢- كما نأمل تحديد قواعد وأساسيات نظام إلكترونية القضاء في كافة إجراءات التقاضي والتنفيذ، وذلك للتخفيف عن الخصوم بتوفير الوقت والجهد والمال والتخفيف أيضًا عن كاهل القضاء المثقل دائما بكم كبير من القضايا المختلفة وذلك من خلال الاستعانة بالدول الآخذة بنظام التقاضي الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات والأخذ بالخبرات المطبقة بما يتفق مع القانون المصري.

٣- ينبغي تحديد قواعد وأساسيات نظام إلكترونية القضاء في كافة إجراءات التقاضي والتنفيذ، وذلك للتخفيف عن الخصوم بتوفير الوقت والجهد والمال والتخفيف أيضًا عن كاهل القضاء المثقل دائما بكم كبير من القضايا المختلفة وذلك من خلال الاستعانة بالدول الآخذة بنظام التقاضي الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات والأخذ بالخبرات المطبقة بما يتفق مع القانون المصري.

٤- وأخيرا توصي لدراسة بضرورة الاهتمام من جانب الجميع من فقهاء وقضاة وأساتذة الجامعات ومحامين والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والقضاء والتكاتف من أجل تطبيق النظام الإجرائي الإلكتروني داخل عالمنا القضائي، والعمل على وضع تصور وخطة عمل لتطوير منظومة التقاضي، وإفراد مؤلفات خاصة به تتناوله من حيث فكرته وذاتيته، وتتضمن وضع تعريفات له، وبيان مزاياه وأهميته، والآثار القانونية المترتبة عليه، ولعل ما قدمناه في هذا البحث يكون بداية وإسهاما – ولو بقدر ضئيل في هذا المجال.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

١- أحمد هندي، التقاضي الالكترونى، دار الجامعة الجديدة الأسكندرية، ٢٠١٤.

٢- احمد السيد الصاوى، المحاكم الاقتصادية ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، ٢٠١٠.

٣- أحمد محمد عصام ، أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات التقاضي الالكترونى، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الأسكندرية، العدد الأول، ٢٠٢١.

٤- أحمد العربي، "التقاضي الالكترونى" بوابة تحقيق العدالة الناجزة، مقال منشور في جريدة الأهرام.

٥- أبرار مجيد القطان، بطء اجراءات التقاضي وآثاره على الأعمال الاستثمارية ودور القضاء في تشجيع الاستثمار، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية - السنة العاشرة - العدد ٢ – العدد التسلسلي ٣٨ – رجب ١٤٤٢ هـ / مارس ٢٠٢٢م.

٦- أسعد فاضل منديل ، التقاضي عن بعد ،مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ١ ، العدد ٢١، ٢٠١٤.

٧- أسامة أحمد بدر، الوسائط المتعددة بين الواقع والقانون، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٤.

٨ - أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون الجزء الثالث ، (١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠) .

٩- أيمن رمضان الزينى، المحاكم الاقتصادية ودودرها في تشجيع الاستثمار ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر القانون والاستثمار، جامعة طنطا ، جمهورية مصر العربية، ٢٩ – ٣٠ ابريل ، ٢٠١٥.

١٠- حاتم جعفر، دور التقاضي الالكترونى في دعم وتطوير العدالة، بحث مقدم إلى مؤتمر المناخ القضائي الداعم للاستثمار، الأسكندرية، فبراير، ٢٠١٥ .

١١- خالد ممدوح إبراهيم، الدعوى الالكترونية واجراءاتها أمام المحاكم، دارالفكر الجامعى ، ٢٠٠٨.

١٢- سحر عبد الستار إمام، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد العاشر، ٢٠١٨.

١٣ - سيد أحمد محمود، نحو الكترونية القضاء المدنى الاماراتى، بحث منشور مجلة كلية الحقوق جامعة عين شمس مقدم الى مؤتمر القانون والتكنولوجيا، المنعقد في ديسمبر، ٢٠١٧.

١٤- سيد أحمد محمود، الغش الاجرائي في التقاضي والتنفيذ، دار الفكر والقانون، ٢٠١٧.

١٥- صفاء أوتانى ، المحكمة الالكترونية " المفهوم والتطبيق " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨ ، العدد الأول ، ٢٠١٢.

١٦- عبد الخالق محمود فتح الباب، المعالجة اللوجستية لظاهرة بطء اجراءات التقاضي ، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٣، العدد ٢٢ ، ٢٠٢٢.

١٧- عصماني ليلي، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، بحث منشور بمجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضيربسكرة، العدد الثالث عشر، ٢٠١٦.

١٨- عبد الوهاب عبدول، المحاكم المتخصصة كوسيلة للارتقاء والعدالة: نموذج المحاكم الاتحادية في الامارات العربية المتحدة، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الرابع لرؤساء المحاكم العليا والتمييز والنقض والتعقيب في الدول العربية، قطر، سبتمر ٢٠١٣.

١٩- فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء، دراسة مقارنة مع النظامين القانونى والقضائي في دولة قطر، رسالة للحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، كلية القانون ، جامعة قطر، ٢٠٢٢.

٢٠- محمد طلعت سعيد، رقمنة المحاكم الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة القانون والتكنولوجيا ، المجلد ٣ ، العدد ١ ، ٢٠٢٣،

٢١- محمد على سويلم، التقاضي عبر الوسائل الالكترونية في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية ، ٢٠٢٠.

٢٢- محمد حسين منصور، الاثبات التقليدى والالكترونى، دار الفكر الجامعى ، الاسكندرية ، ٢٠١٠.

٢٣- محمد صابر أحمد عبد الحميد، دور الحاسب الآلي في تيسير اجراءات التقاضي، رسالة دكنوراه ، كلية الحقوق، جامعة طنطا ، ٢٠١٢.

٢٤- محمد محمود عليوه، تعليق على قانون المحاكم الاقتصادية، بدون ناشر ط ٢، ٢٠١٤.

٢٥- محمود محمد عبد العزيز الهجرسي، نحو الكترونية القضاء المدنى المصري، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، أكتوبر ٢٠٢٢.

٢٦- محمود مختار عبد المغيث محمد ، استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير اجراءات النقاضي المدنى، دراسة مقارنة، مجلة حقوق حلوان – الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد ٣٠ ، ٢٠١٤.

٢٧- محمود مختار عبد المغيث، نظام الايداع الالكترونى لصحف الدعاوى المدنية، ورقة عمل، مؤتمر القانون والتكنولوجيا، جامعة عين شمس ، ٢٠١٧.

٢٨- مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، بحث منشور بمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠١٣ .

٢٩- هبه صادق ، إطلالة على المحاكم الاقتصادية ومنازعات الاستثمار، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس ، العدد الأول، الجزء الثاني، السنة الثامنة والخمسون، يناير ٢٠١٧.

ثانيا: المواقع الالكترونية:

https://najiz.moj.gov.sa

https://gate.ahram.org.eg/News/2569928.aspx

https://mcit.gov.eg/ar/Digital_Government.

www.elec.ecourts.gov.eg

https://moj.gov.eg